

## الحكم الذاتي لتقرير المصير

كان المغرب قبل الهجمة الاستعمارية، هو الدولة العظمى في الركن الشمالي الغربي من القارة الإفريقية ولذلك استحال أن تستحوذ على ترابه إحدى القوى الاستعمارية الكبرى بمفردها، فكان مصيره التقسيم والتجزئة بين الطامعين في التمكن من أراضيه من بين انجليز وفرنسيين واسبان الذين ظلوا بعد إقدامهم على الوزيعه بينهم يعترفون بوحدة الدولة المغربية في شخص ملوك الأسرة العلوية الشريفة ويصدعون وهم يجزئون البلاد بوحدة ترابها.

ولما كانت الحقيقة في ما تشهد به الأعداء، كان لزاما أن تعود الأجزاء المغتصبة إلى سابق الوحدة فور استرجاع الدولة لكامل سيادتها سنة 1956. وكان لابد أن يعترض ذلك عراقيل ترتبت على فترة الاستعمار وعلى مناورات التسوية في الاستجابة لمطالب المغرب المشروعة لا سيما وان الدولة اختارت أن تسعى في ذلك بالتي هي أحسن وبالجدل الدبلوماسي والقانوني، مما جعلها تسترجع طرفاية سنة 1958 وافني سنة 1969 مفاوضة مع اسبانيا، وتتوجه إلى الأمم المتحدة منذ سنة 1957 لإقناع هذه الدول بضرورة تحرير الأجزاء التي كانت تحتلها من الصحراء الغربية الأطلسية.

وجاء جواب الهيئة الأممية في شكل القرار رقم 1514 الذي أعلن عن لزوم منح الاستقلال لكل الأراضي المستعمرة دون مراعاة ما كانت عليه الأراضي من الأوضاع القانونية الدولية قبل الاغتصاب الاستعماري، فبادر المغرب إلى إثارة انتباه المنتظم الدولي إلى ضرورة التمييز بين مختلف تلك الأوضاع السابقة ذلك بان القانون والتاريخ متلازمان فلا فعل للواحد منهما بدون الآخر ولذلك اتخذت الأمم المتحدة قرارا جديدا تحت رقم 1541 يقضي بأن ما لا يزال تحت الاستعمار من الأراضي لها، أن تختار بين الإلحاق بالدولة التي كانت لها معها روابط من قبل أو ان تتمتع بالاستقلال الذاتي في إطار تلك الدولة أو ان تستقل بشؤونها وتقيم كيانا سياديا جديدا، وبناء عليه طالب المغرب في دجنبر سنة 1963 بان يستفتي سكان الأقاليم الصحراوية عن مصيرهم ليقينه من أنهم لا يرغبون سوى في العودة إلى حظيرة الوطن المغربي لما يرتبطون به من روابط البيعة الشرعية منذ قديم الزمان. بيد أن سنة 1963

تميزت بحدثين بالغي الخطورة لم يكونا في الحسبان. أولهما شروع اسبانيا في استغلال مناجم الفوسفات التي كانت قد اكتشفت منذ 1943 في تلك الأقاليم المستعمرة. وما كانت اسبانيا لتتخلى عنها للمغرب فنسجت خيوط مناورة دبلوماسية واسعة ضد الوحدة الترابية المغربية لم تجد صعوبة في حبكها مع جيران المغرب من إخوانه المورثانيين والجزائريين المحرزين قريبا على الاستقلال سنتي 1961 و 1962. أما الحدث الثاني فكان في اشتعال نيران القتال بين الجزائر والمغرب في خريف 1963 من اجل الحدود بينهما وكان المغرب قاب قوسين أو أدنى من دخول تندوف لولا تدخل منظمة الوحدة الإفريقية التي أقرت أن لا يقع المساس بالحدود التي كان الاستعمار قد رسمها لمصالحه. هكذا تعززت صفوف خصوم الوحدة الترابية المغربية اذ وجدت اسبانيا من يساندها في مناوراتها في العلانية والخفاء. فاعتمدت المقرر 1514 ضاربة عرض الحائط بالمقرر 1541 الذي يصححه، وأعلنت عن قيام شعب صحراوي صرحت باستعدادها لمنحه بعض الصلاحيات وللتفاوض مع بعض وجهائه حول استمرار الاستغلال الاستعماري مقابل شيء من الاستقلال الذاتي واصطنعت لذلك حزب الوحدة الوطنية الصحراوية أول الأمر، ثم لما تبين عجز هذا الحزب سعت في السنوات الأخيرة مما كتب لها من التصرف بالأقاليم الصحراوية في إحداث حزب اشتهر في الحين ولا غرابة في ذلك باسمه الاسباني "بوليساريو" أو الجبهة لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب التي احتضنتها الجزائر وجعلتها أدواتها العسكرية لمحاربة المغرب. ولقد امتدت المناورات الاسبانية والجزائرية طيلة الستينات والسبعينات من القرن العشرين. وقد استطاع المغرب في شخص ملكه الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه أن يحبط تلك المناورات بتحويل مجراها لفائدة المغرب ، وذلك أولا بالاعتراف بالدولة الموريتانية سنة 1969 فجعلها حليفا وصديقا، وباللجوء ثانيا إلى المحكمة الدولية في لاهاي التي دحضت ما كانت أرضا خلاء لا يملكها احد مؤكدة أنها كانت مرتبطة بالعرش المغربي بروابط البيعة التي هي قاعدة الكون تحت لواء واحد في الشريعة الإسلامية، ولما كانت المحكمة منكبة على إعداد حكمها، كان الحسن الثاني يعد لمسيرة جماهيرية مغربية التحمت صفوفها في نونبر 1975 فدخلت الأقاليم الصحراوية المغتصبة يوم سادس منه، القرآن في يد والراية الحمراء في يد أخرى فانترعتها دفعة واحدة بأقوى وألطف سبيل ثم

وقع الاتفاق بين المغرب وموريتانيا على إلحاق إقليم الداخلة والكويرة بموريتانيا، وإلحاق الساقية الحمراء والسمارة وبوجدور بالمغرب ولما تم التحرير هرع شيوخ القبائل الصحراوية إلى القصر الملكي لتجديد البيعة مما جعل الجزائر تكشف عن نواياها الحقيقية بعد أن ظلت تتستر عليها بذريعة التوسط بين الإخوة المغاربة والموريتانيين فلما وقع الاتفاق بينهما صارت الحكومة الجزائرية تهدد موريتانيا بالويل والثبور بعد أن كانت قد احتضنت عصابات البوليساريو في تندوف ممددة إياها بكل أشكال السلاح، بل ورامية بجنودها في قلب التراب المغربي لمؤازرتهم، متشددة بشعار الاستعمار الإسباني القائل بوجود شعب صحراوي ابتكر ابتكارا لا يزال لم يحقق مصيره ولم يستقل بعد من الحجر الامبريالي. وانطلقت إذن سلسلة جديدة من المناورات العسكرية والدبلوماسية تمولها وتقودها الجزائر فتصدى لها المغرب صفا متراسا فأبطلها الواحدة تلو الأخرى. ففي ميدان القتال استطاع المغرب أن يوقف الجزائر والبوليساريو عند حددهما مستفيدا من انسحاب موريتانيا من النزاع ليضم إقليم الداخلة والكويرة إلى الوطن في صيف 1979. وأما من الجانب الدبلوماسي فإنه أبدى بصوت ملكه وكبار المسؤولين في الحكومة والأحزاب في كل المحافل الدولية عن استعداده لاستفتاء سكان الأقاليم الصحراوية عما يريدون من المصير مطمئنا إلى رغبتهم في الكون في الجماعة الوطنية بما تجلى من مشاركتهم في كل الانتخابات المحلية والمركزية منذ 1976 إلى يومنا. لكن أعداء الوحدة الترابية المغربية من الجزائر والبوليساريو لم يفتأوا يتآمرون على مفهوم تقرير المصير يتشدقون به ويلوحون به لا لشيء سوى لكونه أداة لفصل الأقاليم الصحراوية عن دولتها الأصلية لتقام فيها دويلة مزعومة تحت اسم "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" تابعة للجزائر، تحاصر المغرب من الجنوب الغربي وتقطع بينه وبين جذوره الصحراوية الإفريقية. وقد تصدى المغرب ولا يزال لهذه المؤامرة. وأول ما كان من ذلك وقوف الحسن الثاني بنفسه أمام منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1982 ليصرح بقبول المغرب لاستفتاء سكان الأقاليم الصحراوية المسترجعة عما يريدون من المصائر. ولكنه ما إن صرح بذلك حتى بادر الخصوم إلى المطالبة بفتح باب التفاوض حول ذلك بين المغرب والبوليساريو كما لو كان هذا الحزب الانفصالي يمثل إرادة السكان سلفا وقبل

الاستفتاء نفسه.ولما لم يكفيهم هذا التناقض الصارخ فإنهم عززوه بآخر اشد منه تطاولا على القانون الدولي بان تواطأوا مع الكاتب العام لمنظمة الوحدة الإفريقية لإقحام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المزعومة في المنظمة عضوا كامل الحقوق والصدارة على افتقارها لأبسط شروط السيادة المنصوص عليه في القانون الأساسي لتلك المنظمة. وما كان المغرب الذي هو من مؤسسيها ليغض الطرف عن مثل هذا الاستخفاف بأسمى المواثيق فأعلن انسحابه من المنظمة، التي صارت أغلبية فيها، تمثل مكررا وعدوانا، وقاضيا وطرفا في النزاع، ولذلك خرج من المجال الإفريقي لينتقل إلى حظيرة الأمم المتحدة التي تدخلت هي بدورها ليس بناء على القرار رقم 1541 المتمم لقرار رقم 1514 ، ولكن بناء على هذا القرار الأخير ليس إلا، معتبرة أن الصحراء الساحلية الغربية لا تزال مندرجة في قائمة الأقطار التي لم يصف الاستعمار فيها بعد، ولذلك بادر كاتبها العام يومئذ السيد بيريز دي كويار Perez de Cuellar إلى التقدم بمشروع للتسوية سنة 1988 يقترح وقف إطلاق النار في الأقاليم الصحراوية المسترجعة وإعداد استفتاء عام للسكان بعد اتفاق الجهات المتنازعة على قائمة المدعويين للإدلاء بصوتهم في ذلك.

وقد أسفرت المبادرة، بعد حين، عن وقف لإطلاق النار في شهر أكتوبر 1991، تبنت الأمم المتحدة عمليات الإشراف على الالتزام به بواسطة بعثة خاصة تحت اسم "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية" أو "مينورسو MINURSO" بيد أن هذه البعثة ظلت طيلة العقد التسعيني من القرن الماضي تحاول وضع قائمة المصوتين الصحراويين دون جدوى لتعثرها بين رغبة الجزائر والبوليساريو في اعتماد آخر إحصاء قامت به السلطات الإسبانية في الأقاليم سنة 1974 وبين رغبة المغرب وأغلبية السكان الذين تضخمت صفوفهم بفضل عودة الصحراويين إلى ديارهم من داخل باقي الأقاليم المغربية التي كانوا قد هاجروا إليها فرارا من الاضطهاد الاستعماري.وقد بدا للسيد بيريث دي كويار من تضارب الموقفين وتوالي اللقاءات والاجتماعات بدون أدنى تقدم أن تحقيق المصير في الأقاليم الصحراوية لا يمكن أن يؤدي لا إلى دولة مستقلة ولا إلى مجرد إلحاق بالجهاز الإداري المغربي، وأنه يتعين البحث عن حل آخر يكون وسطا بين ذلك فقال في هذا الصدد: " قد حظيت

دائماً فيما يعنيني بتفهم مجلس الأمن كلما اجتهدت بحثاً عن حل النزاعات الدولية القائمة أو عن وسيلة لمعالجة كل ما من شأنه أن يمس بالسلم. وكما عجز المجلس عن اتخاذ قرار بسبب انعدام الوفاق بين أعضائه الدائمين أو تقدم بوصية يرفضها احد الأطراف أو تبني حلاً لا تسانده بعض الدول النافذة ممن يعنيه الأمر من قريب أو بعيد فلا تسانده أو لا يبدو منها أنها مقام الوسيط بين الأطراف المتنازعة وبهذه الصفة بوسعه أن يساهم في صون الجوانب التي تمكن تلك الأطراف من التسوية بينها أو الاتفاق بل وربما مع شيء من الحظ من وضع الأسس لذلك. وعلى الكاتب العام وهو يمارس هذه المهمة أن يرتجل بل وقد يجد نفسه مضطراً لاقتراح وسائل أخرى غير التي كان يفكر فيها أول الأمر لبلوغ المقاصد المحددة من قبل مجلس الأمن. ولقد ازدادت هذه المهمة خطورة شأن لدى الكاتب العام مع مرور الزمان. فلم تعد تنحصر في النزاعات والحالات التي هي من اختصاص مجلس الأمن. بل حتى في القضايا التي تعنى بها الجمعية العامة التي يترتب على قراراتها جعل حد للنزاع فانه من واجب الكاتب العام أن يسعى في العمل بكل ما من شأنه أن يبقى أبواب الحوار مفتوحة بين المتنازعين". وان دل هذا على شيء فإنما يدل على أن منظمة الأمم المتحدة خولت نفسها حق التدخل مباشرة في النزاع لفضه مع أن الأعراف الأممية تثبت أن دورها ينحصر في التأكد من أن السلطات الإدارية القائمة لا تتصرف بمصير السكان دون الأخذ برأيهم، مثلما جرى في تيمور الشرقية مثلاً حيث إن اندونيسيا هي التي تكفلت باستشارة السكان ثم قبلت بما عبروا عنه من الرغبة في الانفصال عنها. وقد كان الملك الحسن الثاني مدركاً، قبل الكاتب العام للأمم المتحدة المذكور لضرورة السعي في حل توافقي في الصحراء يحفظ للمغرب سيادته الترابية ويحفظ لسكان تلك الأقاليم أعرافهم ومميزاتهم الثقافية ، منادياً منذ 1984 إلى الشروع في تنظيم إداري يراعي ما كان مرعياً دائماً في التقاليد السياسية المغربية فقال: "وقد رجعت بي الذاكرة إلى ما كنت احلم به دائماً وهو أن اترك (...) لخلفي مغرباً يضم برلماناً يمثل الوطن أسمى تمثيل و اترك حكومة تنفذ السياسة التي يكون قد قررها الملك بعد الإنصات إلى الحكومة والبرلمان، واطمح كذلك في وضع هياكل جهوية تكون أساساً لذلك كله، لها من الإمكانيات التشريعية وماليا وإداريا ما يجعلها قادرة على أن تقف على رجلها وان تعرف حاجياتها وان تقيم سلم أسبقيتها وان تعبر

بصوت جماعي كامل، بقطع النظر عن اختلاف الأحزاب أو المشارب السياسية، عن الحاجيات وعن المطامح وان تكون هي الناطقة وهي المبرمجة وهي البانية والمطبقة على أراضيها، واقصد ارض الإقليم وليس ارض الجهة.. " ذلك بأن الدولة المغربية اعرق في الأصالة من أن لا تأخذ بعين الاعتبار ما تنطوي عليه التركيبة الاجتماعية الوطنية من الاختلاف الذي ترتب عليه بالضبط ائتلافها، فلذلك اعتنقت الإسلام الذي جعل وحدة الصف في مواقيتها مثلما جعل أمور الناس شورى بينهم، ولقد تطلب إثبات ذلك للمجتمع الدولي أزيد من عقدين إضافيين بعد خطاب الحسن الثاني، ذلك بان هيئة الأمم المتحدة فشلت في المشاركة في الاستفتاء رغم سعيها في ذلك لمدة تناهز العقد التسعيني من القرن الماضي، كما فشل في عهد كاتبها العام السيد كوفي انان في التوفيق بين وجهات النظر المتباينة بالرغم من مساعي مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر، وزير الشؤون الخارجية الأمريكية سابقا، الذي اقترح أن تمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا لمدة من الزمن محصورة قبل أن يستفتي سكانها عن مستقبل مصيرهم بناء على ما تكون عليه يومئذ تشكيلتها السكانية، مع احتمال انفصالها عن الوطن، وكان من فوائد مساعي السيد بيكر أن باح له الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة باستعداد حكومته لتسوية النزاع على أساس تقسيم الأقاليم بين شمال يلحق بالمغرب وجنوب تقام فيه الدويلة الصحراوية المزعومة وأمام هذه الفضيحة التي نبين فيها أن المتشدين بمبدأ تقرير المصير من حكام الجزائر إنما يريدون الوصول إلى المحيط الأطلسي على حساب المغرب، لم يلبث المبعوث الأممي أن نفذ يده من الأمر كله فاستقال من المهمة وحل محله السيد فان فالسوم الذي سرعان ما أيقن باستحالة إقامة دولة مستقلة في الأقاليم الصحراوية المسترجعة وان الحل الأنسب الوحيد هو تخويلها أوسع أسباب الحكم الذاتي في إطار الدولة المغربية الموحدة وذلك ما دعا إليه الملك محمد السادس بصفة كونه ضامن استقرار هذه الدولة واستمرارها، مما لا يتنافى وتعدد وجوه الهوية الوطنية وتفعيل تلك التعددية بفتح شؤونهم المحلية مثلما كانوا يفعلون قديما ويجب أن يفعلوا اليوم في ظروف هذا الزمان القاضي بممارسة أساليب الديمقراطية الدستورية ويسجل التاريخ للملك محمد السادس سعيه الحثيث منذ تربعه على العرش في تقريب الإدارة العمومية من المعنيين بها وإدراكه المرهف بان لا سبيل إلى

ذلك بدون جعل المواطنين يمارسون الحقوق والواجبات الديمقراطية في كل المستويات. ولذلك بادر إلى الالتزام بمنح الأقاليم الصحراوية الاستقلال بتدبير شؤونها كما بادر إلى إقامة لجنة لاقتراح نظام جهوي أسفرت عن مخطط سرعان ما اندمج في الدستور الجديد الذي اجمع عليه المغاربة يوم فاتح يوليوز 2011.

-----

El Ouali, Abdelhamid, Autonomie au Sahara, Prélude au  
Maghreb des Régions, London, 2008

إبراهيم بوطالب